آليات النهوض بوضعية المرأة المغربية
ما بين التمكين القانوني والاقتصادي وتحديات الموروث الثقافي

الباحثة سارة اسخيفة
طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع، مختبر الإنسان والمجتمعات والقيم
الدكتور فوزي بوخريص
أستاذ التعليم العالي، تخصص سوسيولوجيا وأنثروبولوجيا
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب
المغرب

Résumé

Cet article vise à mettre en lumière les efforts déployés pour faire progresser le statut des femmes dans la société marocaine, en les autonomisant et en améliorant leur statut juridique et économique, tout en soulignant les défis et les obstacles les plus importants qui peuvent entraver la progression de ces efforts en raison de traditions et de valeurs culturelles bien ancrées. En conséquence, l'importance de la mise en place d'un cadre juridique garantissant l'égalité des sexes et la protection des droits des femmes, ainsi que la promotion de la participation économique des femmes et l'offre de possibilités d'emploi et de financement appropriées pour elles, deviennent évidentes. En résumé, afin d'aborder l'importance des défis culturels et sociaux, l'article cherche à souligner la nécessité de changer les concepts et les attitudes sociales profondément enracinées qui entravent le progrès des femmes et d'œuvrer à la réalisation de l'égalité des sexes et du développement durable dans la société marocaine.

الملخص:

يستهدف هذا المقال تسليط الضوء على الجهود المبذولة للنهوض بوضعية المرأة في المجتمع المغربي، من خلال تمكينها والنهوض بوضعيتها القانونية والاقتصادية، بالإضافة إلى إبراز أهم التحديات والعراقيل التي من شأنها أن تعيق مسار تفعيل هذه الجهود نتيجة للتقاليد والقيم الثقافية المتجذرة بالمتخيل الشعبي. وعلى هذا الأساس تتجلى أهمية توفير إطار قانوني يضمن المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة، إلى جانب تشجيع المشاركة الاقتصادية للمرأة وتوفير فرص العمل والتمويل المناسبة لها. لنلخص لرصد أهمية التحديات الثقافية والاجتماعية، يهدف المقال إلى تسليط الضوء على الحاجة إلى تغيير المفاهيم والمواقف الاجتماعية المتجذرة التي تعيق تقدم المرأة والعمل نحو تحقيق المساواة الجنسية والتنمية في المجتمع المغربي.

الكلمات المفتاحية: التمكين، وضعية المرأة، التمييز الجنسي، النوع الاجتماعي، التنمية، الصورة النمطية، الموروث الثقافي.

على سبيل المقدمة:

تشهد وضعية المرأة بالمغرب، كغيرها من نساء العديد من البلدان العربية، مرحلة مهمة في تاريخها، حيث يتم تطبيق الإصلاحات القانونية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز مكانتها ودورها في المجتمع. ومع ذلك، تواجه المرأة المغربية تحديات عدة تعترض تحقيق الهدف النهائي لتحقيق المساواة الجنسية. يهدف هذا المقال إلى استكشاف هذه التحولات والتحديات وتحليل تأثيرها على واقع المرأة في المغرب والوقوف عند أهم المكتسبات والاصلاحات المنجزة من أجل النهوض بوضعية النساء بالمغرب، ثم إلى أي حد تؤثر المعايير الثقافية والاجتماعية لصورة المرأة عبر الموروث الشعبي في إعاقة التمكين أو إنجاحه؟ وهل يمكن للتمكين القانوني والاقتصادي أن يسرع من ديناميات التحول الثقافي بغية النهوض بوضعية النساء وتمكينهن؟

تبوأت المرأة مكانة متميزة ضمن مسيرة التغيير الاجتماعي والبناء الديمقراطي. حيث ناضلت على مستوى جميع الميادين: اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وحقوقيا حيث تألقت في التجمعات النسائية الحزبية والنقابية. فقد عرفت وضعية المرأة تحولا كبيرا على المستوى القانوني والاجتماعي والاقتصادي وهذا مرتبط بالتطور الكبير الذي شهدته المسألة النسوية عالميا- حيث أصبحت تمتلك خطابا غير نظرة الآخر إليها، وعبر المكون التعبيري امتلكت من خلاله مفهوما حقوقيا، إذ أضحت تنادي بالمناصفة والمساواة. وهذا راجع إلى ارتفاع وثيرة الوعي المجتمعي ، نتيجة تمدرس الفتيات المتجلي في سياسة التعليم الإجباري ، و ولوجهن للكليات والجامعات والمعاهد، كما شملت مقاربة النوع الاجتماعي في المنظومة التربوية استراتيجية محو الأمية وهذا جعل المرأة تدخل الحراك الاجتماعي ، مركزة على المكون الثقافي ، أي أن المرأة كونت قراءات في الفعل الاجتماعي، الذي جعل المناخ الثقافي العام ينسجم مع تطلعاتها، سواء في المدن أو القرى، حيث يشير مفهوم النوع الاجتماعي إلى مجموع الصفات الاجتماعية التي تم بناؤها على أسس ومعايير ثقافية وتمايزات جنسية ضخمت من هوة الاختلاف بين الجنسين و وفقا لهذا الاختلاف والتمايز تحدد الهويات وتتوزع الأدوار بين الجنسين على أساس التمييز بين كل من الرجل والمرأة، **وفي هذا الصدد يرى السوسيولوجي المغربي فوزي بوخريص:** " أن وضعيات الرجال والنساء في المجتمع ليست نتاج قدر بيولوجي ، وإنما إنشاءات اجتماعية construits sociaux. من هنا الحديث عن التقسيم الاجتماعي للعمل بين الجنسين أو التقسيم الجنسي للعمل "[1]

وعلى هذا الأساس كان أصبح تشجيع الفتاة على التمدرس ضرورة ملحة، جعلت مقاربة النوع حاضرة في كل الاستراتيجيات التنموية. وفي مقال لبنسالم حميش والذي استهله بمأثورة "لماوتسي تونغ" مفادها "إن النساء يرفعن نصف عماد السماء"، وبأخرى لماركس تظهر أن قياس درجة التقدم أو التأخر في أي مجتمع يمثله وضع المرأة "[2]. ومن هنا فقد أضحى الاهتمام بوضعية المرأة يكتسي أهمية وأولوية كبرى في ظل الإصلاحات التي يتبناها المغرب، بغية تحقيق التنمية المتعددة الأبعاد ،والتي يمثل فيها إشراك المرأة عاملا أساسيا في تحقيق نجاحها ونجاح هذه الإصلاحات، التي تفصح لا محالة عن ما مدى تقدم المجتمع وخوضه غمار التنمية .وعلى هذا الأساس فلا تنمية إلا بمشاركة فعالة وفعلية للمرأة في قلب الإصلاحات والتطورات التي يشهدها المجتمع .كما يشير بنسالم حميش في ختام مقاله، إلى مسألة أساسية يسلط من خلالها الضوء ويؤكد من خلالها إلى أن قضية المرأة ، لابد أن تتموضع في سياق تملك دينامي للثرات والمأثورات الداعية لتكريم المرأة، والكاشفة عن جوهرية دورها في شتى مواقف الحياة الخاصة والعامة في المجتمع. وهذا من شأنه أن يؤهل القيمين عليها لتحسين إرادتها، وتعزيز مطالبها في مجالات عدة، فتموقع قضية المرأة ضمن هذا السياق المعزز لتقدم وضعيتها يجعلها تبلغ الهدف المنشود والمتجسد في الحريات والمدونة وكذا الانخراط في العمل السياسي التمثيلي"[3].

أولا: تمكين المرأة ما بين واقع الاصلاحات وإكراهات السياق الثقافي والاجتماعي:

إن المتأمل للمعايير الاجتماعية والثقافية حول النساء يجدها تحمل قوالب نمطية مبنية بالأساس على تمايزات جنسية بين الرجل والمرأة ومن شأنها أن تؤثر سلبا على واقع التمكين الذي تشهده وضعية المرأة في ظل ما طالها من اصلاحات واستحقاقات إن على المستوى الاقتصادي أو القانوني. غير أن هذه المرجعيات الثقافية المحددة لصورة المرأة وفق قوالب نمطية جاهزة من شأنه أن يعيق حركة هذه التنمية بل ويحد من كفاءة المرأة كفاعل منتج وليس مستهلك فقط ، وهذا ما يتطلب فلسفة جديدة في التعامل مع المرأة كذات فاعلة على التغيير وقادرة على إحداث التنمية بل إن وضعيتها المتقدمة أو المتأخرة هي أداة ومؤشر كاشف لما مدى تقدم أو تخلف الشعوب ، وعليه كان من الأجدر التعامل مع مطالبها الاجتماعية كحقوق انسانية كونية غير قابلة للتفييء أو التجزيء، لبناء مجتمع مبنى على أسس العدالة بين الجنسين بعيدا عن التمايزات وشتى أشكال العنف المبنية على النوع الاجتماعي ، و من الجدير بالملاحظة أن البرامج التنموية التي تعنى بتمكين المرأة لا يسري تطبيقها خارج السياق الاجتماعي والثقافي الذي تعيشه النساء، لكنها تنمو وتطبق في داخل نظام اجتماعي معين وفقا لسياقات تاريخية وثقافية محددة ، مما يفرض على هذه البرامج والمسلسلات التنموية أن تراعي للخصوصيات الثقافية والاجتماعية التي تعيشها المرأة حت يسهل التغيير الثقافي ويتحقق لكون هذا الأخير لا يتحقق بنفس الوثيرة التي يشهدها نظيره الاقتصادي أو القانوني ، وهذا ما يجعل منظومة التنمية ببرامجها وإصلاحاتها تتأثر بمحددات ونماذج ثقافية ومجتمعية، ولعل من أبرزها التنميط السلبي لصورة المرأة ضمن الأطر المرجعية وتصورات الأفراد التي تستقي جذورها من الموروث الشعبي في بعده السلبي وهذا كفيل بفشل الاصلاحات التي تجد هوة عميقة بين ما ترنو له البرامج التنموية من إصلاح لوضعية المرأة وبين رجعية التمثلات ومقاومتها لأي تمكين للنساء، كون النظام البطريركي يضمن إعادة استمراره من خلال إخضاعه للنساء وأي تمكين أو تنمية لهن فهو تقليص لنفوذه وتضييق على آليات اشتغاله وممارسة هيمنته "وفي سياق الثقافة العربية، يعتبر التراث الفكري مكونا أساسيا منها، واللغة الحامل الأدائي لها، والدين المنظومة الاعتقادية الرئيسية الشاملة التي توجه حياة هذه الثقافة ، أما القيم (الأخلاقية والاجتماعية والسياسية) فهي التي تحكم الفعل وتوجهه في منظومة الثقافة العربية"[4] إن جملة الاصلاحات والمكتسبات التي طالت وضعية المرأة من شأنها أن تكون مدخلا أساسيا لتمكين النساء وتغيير التمثل حولهن لو أنها كانت متوازنة ونأخذ بعين الاعتبار الاشتغال على العقليات المعيقة لهذه الإصلاحات ، حتى تتوافق تلك البرامج مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية التي تعيشها المرأة بالمغرب وبهذا التموضع لقضية المرأة يمكننا أن نبتعد عن تلك الصور النمطية السلبية حول المرأة، " فمن المعيقات التي تحول دون تولي المرأة مراكز الريادة سواء بولوج عالم الاستثمار أو الوصول إلى مراكز القرار في المؤسسات الاقتصادية والمقاولات ، تلك الصورة النمطية عن المرأة من حيث إنها لا تتوفر على القدرة على الإدارة والتدبير، فوجود مثل هذه القناعات الراسخة بأن المرأة لا يمكن أن تتحمل مسؤولية الإدارة يؤثر بشكل كبير على كيفية تدبير المشروعات وعلى موضوعية الانتقاء للمناصب العليا. كما أن التعيين في حد ذاته يكون موسوما بهذه الاعتبارات"[5]، وعليه تظل هذه المعيقات الثقافية تشل مسيرة تقدم وضعية المرأة وتتحكم في الفكر، لتعيش المرأة كتابعة لا كفاعلة في التنمية والديمقراطية. وقد ساهمت معطيات تاريخية والمتمثلة في التحول الكبير الذي عرفه الدين الإسلامي، في مناصرته لقضايا المرأة من خلال السيرة النبوية، التي منحت فيها مكانة كبرى للمرأة وأحدثت طفرة تاريخية نوعية حققت من خلالها نموذجا للقيم والمبادئ الإسلامية العادلة، مقارنة لما كان عليه الوضع من وأد وتهميش وتحقير وإقصاء. وبالموازاة فقد عرف تاريخ المغرب امتدادا لعدة نماذج نسائية خالدة، نهجا على سيرة سلفها في التاريخ الإسلامي الذي خلد بدوره جمهرة من النساء العالمات والمجاهدات في سبيل الله. إذ اشتهرن عبر مسار التاريخ بتقلدهن عدة مناصب وبتسييرهن سدة الحكم من وراء حجاب، حيث اكتسبن شهرة عالية، فكن القدوة والنموذج. والتاريخ لا ينسى زينب النفزاوية، سحابة الرحمانية وحفصة الركونية والسيدة الحرة. وغيرهن من النساء اللاتي يشكلن نموذجا لنساء ماجدات حفل بهن تاريخ المغرب وطبعن تاريخه بسيرهن العطرة الخالدة، وهذا ما جعل المرأة تغير مسارات ومنعطفات التاريخ. مما دون كيفيات قراءة المجتمع للمرأة، والتي كونت لذاتها مسارات للتحول السوسيوثقافي، هذا يتأتى من خلال

التعليم وولوجها للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وخصوصا تقلدها لمناصب كانت حكرا على للرجل، مما يعكس خروج المرأة من البيت للعمل وإلغاء الحواجز التي كان الرجل يحتكر فيها الفضاء العام لصالحه. وبالموازاة أصبحنا نتحدث عن ولوج المرأة لسوق الشغل مع بروز الأسرة النووية، وهي أسر غيرت أشكال الأسر الممتدة ، مما يبلور البعد الاقتصادي للأسرة، هذا مع أن المرأة أصبحت منتجة، وتعددت ووظائفها الاجتماعية بل صارت مكونا جوهريا في التنمية، مع أنها استوعبت الخطاب المجتمعي حولها ، بل أصبحت تعيش الانفتاح على خلفية الفعل الثقافي ، حيث ولجت المرأة دينامية المجتمع من خلال مفهوم المجتمع المدني، والذي تمثل فيه الجمعيات النسائية فاعل أساسي تطالب من خلاله التسريع بالمسلسل الديمقراطي، لكي يصير واقعا حيا ومكسبا لا رجعة فيه، تضمن النساء بذلك حقهن في تكافؤ تمثيلهن المستحق داخل الأجهزة النيابية والجماعية والتشريعية ،لاسيما وأن المرأة بينت عن مؤهلاتها واستعداداتها المتواصلة للمساهمة في التنمية. وهذا عامل جوهري جعلها تثبت ذاتها من خلال المشاريع التنموية ومشاركتها في الأنشطة الثقافية، حيث ينم عن كيفيات التفاعل مع النسيج الجمعوي، مما جعلها فاعلا أساسيا في المقاربة التشاركية من أجل التنمية المستدامة. مما يعكس جوهر الفعل النسوي، الذي أصبح يحاول تغيير أنماط التفكير الاجتماعي، أو بالأحرى يسعى إلى خلق بنيات جديدة تنسجم مع الحداثة. ومن هنا فالمرأة امتلكت حق الفعل، حيث أضحت تتجسد كفاعل من خلال بناء تصورات أعادت للمرأة اعتبارها التاريخي المطمور، تحقق معه الاعتراف الفعلي لوجود المرأة مجتمعيا.

ثانيا: الآليات والاستراتيجيات الوطنية للنهوض بوضعية المرأة بالمغرب:

وعلى هذا الأساس سعت الدولة بكل الاستراتيجيات التنموية المتعددة الأبعاد، أن تجعل من تطور وضعية المرأة رهانا مجتمعيا، يشكل مؤشرا من مؤشرات التقدم المجتمعي. وقد جسدت العشرينات الأخيرة حضورا متميزا ووازنا للنساء كما وكيفا، في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية وفي المؤسسات التشريعية وكذا هيئات المجتمع المدني. هذا الحضور الوازن عززه دستور 2011 الذي أعطى دفعة قوية للتمكين السياسي والتنموي للمرأة، إذ حقق الدستور الجديد مجموعة من المطالب التي كانت تطمح إليها المرأة وتسعى إلى تحقيقها، ومن بين أبرزها مسألة المناصفة والتمكين السياسي.

حيث عملت الدولة على تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، من خلال إحداث هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. وقد تم التنصيص في كثير من الفصول على التمييز الإيجابي، لصالح النساء في مجال الولوج إلى الوظائف العمومية والمشاركة في الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. (الباب الأول، الفصل 6، والباب الثاني، الفصل 19).

وقد ركز الخطاب الملكي لـــــــ17 يونيو 2011، على مكتسبات المغرب في مجال تعزيز كافة حقوق المرأة خاصة بالميدان السياسي، حتى تتمكن من وضع حد للاحتكار الذكوري والمساهمة الفعلية في التسيير الديمقراطي بالمغرب وتعزيز مكانتها بالمجتمع. مما سيحررها من قيود كثيرة كانت تكبل تحررها وتشل قدراتها وفرصة تمكينها.

وبهذا أصبح للمرأة الحق في تقديم اقتراحات في مجال التشريع وتقديم عرائض إلى السلطات العمومية ويحق لها أيضا، على غرار الرجل المغربي، سن القوانين (الباب الأول، الفصل 14 والفصل 15).

ولعل الجدير بالملاحظة أنه بعد الربيع العربي نلاحظ أن دستور 2011، جعل من أولى بنوده الأساسية تمكين المرأة المغربية، بكافة حقوقها التي كفلها لها القانون منذ فجر الاستقلال، ووفقا لقواعد الشريعة الإسلامية التي تحث على سلامتها وصيانة حقوقها الكاملة. وتجدر الإشارة إلى أن مدونة الأسرة شكلت أهم التحولات التي غيرت بشكل ملموس من وضعية المرأة ونذكر من بينها أهم مقتضياتها ما يلي:

_ تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين فيما يخص تحمل المسؤوليات الأسرية والتكفل العائلي. وتحديد سن الزواج في (18) سنة بالنسبة للجنسين، وأخيرا مسألة الطلاق التوافقي تحت مراقبة القاضي

_ إخضاع مسألة تعدد الزوجات لشروط قانونية تجعله شبه مستحيل.

_ العدالة والإنصاف من خلال حماية المرأة والأطفال، وذلك بوضع قضاء مختص ومحاكم مختصة في قانون الأسرة، وكذلك من خلال إنشاء صندوق للتكافل العائلي. وتبسيط المسطرة المتعلقة بزواج المغاربة المقيمين بالخارج.

_ تعزيز حماية حقوق الأطفال، في إطار احترام القيم الإسلامية والاتفاقيات الدولية؛ على مستوى التكفل بالأطفال "النفقة والمسكن وسلطة الأبوين"، والاعتراف بصلة القرابة، وتسوية وضعية الأطفال المزدادين خارج المؤسسة الزوجية "[6].

ومن أجل مواكبة التطورات الذي عرفتها المرأة المغربية على المستوى الإعلامي، وتنفيذا لتوصيات الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام، الذي كان الهدف منه تكريس ثقافة إعلامية تعتمد مبادئ حقوق الإنسان واحترام كرامة المرأة، ومناهضة كل أشكال التمييز أو الإقصاء ومن بين أهم ما ركز عليه:

_ إدماج المساواة بين الجنسين في الممارسة وفي الهياكل التنظيمية.

_ تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام وتعزيز القدرات المهنية لوسائل الإعلام، العمل على ولوج المرأة إلى مواقع القرار في قطاع الاتصال.

وقد اختتم هذا البرنامج بإنجاز دراسة استراتيجية سنة 2010 حول «انتظارات المرأة المغربية بخصوص تمثلها لصورتها في وسائل الإعلام السمعية والبصرية"[7].

وفي نفس الصدد انطلقت الخطة الحكومية (2012،2016) للمساواة تحت اسم "إكرام"، وهي سياسة عمومية للمساواة ومحاربة الصور النمطية والرقي بأوضاع المغربيات.

إذ أخذت هذه الخطة الحكومية على عاتقها 24هدفا يضم 156 إجراءا ب8 مجالات وهي كالتالي[8]:

_ مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة.

_ مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء.

_ تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة.

_ تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية.

_ تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات.

_التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء.

_ الولوج المتساوي والمنصف لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي.

_ تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل.

وبالموازاة أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للنهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، رأيا أولا حول المساواة فيما يتعلق بالجانب المؤسساتي والمعياري. بينما يعالج الرأي الثاني مسألة المساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية، ذلك أن البعد الاقتصادي يهم حصة النساء في مجال الإنتاج وتبادل السلع والخدمات. كما يهم الوقوف عند مدى تأثير مختلف السياسات العمومية على حصة النساء في توزيع المداخيل والثروات، وعلى المكانة المخصصة لهن داخل المؤسسات والآليات الاقتصادية.

تتجلى الملاحظة الأولى والأكثر إثارة للقلق في هذا التقرير، في كون نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة التي عرفت انخفاضا في السنوات الأخيرة. حيث انتقلت نسبة النساء النشيطات من 28، 1 بالمائة في سنة 2000 إلى 25، 1 بالمائة في سنة 2013. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد ربات البيوت بصورة أسرع بين النساء البالغات سن العمل.

هذه الأرقام تنعكس على التصنيفات الدولية للمغرب، الذي يحتل المرتبة 133 من أصل 142 بلدا في التفاوت بين الجنسين، في سنة 2014، بينما كان يحتل المرتبة 129 في 2013، والمرتبة 127 في 2010. أما على صعيد المشاركة الاقتصادية للمرأة، فالمغرب يحتل المرتبة 135، برسم سنة 2014. كما يحتل المرتبة 24 من أصل 30، فيما يتعلق بسياسات وآليات دعم ومواكبة المقاولات النسائية ذات الإمكانات القوية، علاوة على تصنيفه ضمن البلدان التي لها ثقافة محافظة من حيث قبول الدور السوسيو- اقتصادي الذي تلعبه النساء في المجتمع[9]". إلا أن هذه المكتسبات والإصلاحات الداعية للنهوض بوضعية المرأة غالبا ما تبوء بالفشل مالم تجد بيئة اجتماعية وثقافية داعمة لها وملائمة لتطبيقها عل أرض الواقع.

خلاصة:

تتجلى أهم التحديات على المستوى السياسي ، في عوائق المشاركة السياسية المتعددة والمتنوعة التي ترتبط من جهة بالمجتمع نفسه، ومن جهة أخرى بالهيئات السياسية داخل الدولة، ويظهر ضعف مشاركة المرأة في ضعف تمثيلها في الهيئات السياسية داخل الدولة كالحكومة والبرلمان والنقابات والأحزاب "لكن الكثير من خصائص الثقافة التقليدية عرقلت تحقيق هذه الأهداف التنموية، ويبدو أن المرحلة التي قطعها العرب على مسيرة التحديث ليست كافية بعد لإزالة جميع المعوقات أمام تقدم المرأة"[10] إن التنمية الشاملة لوضعية المرأة عليها أن تنطلق من مطالب اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الاجتماعية والسياق الثقافي الذي تنشأ فيه المعايير وتتحدد فيه الصور النمطية وفق قوالب جاهزة على كلا الجنسين لاسيما النساء وهذا ما يجعل هذا التمكين يصطدم بعقليات وتصورات معيقة لكل إصلاح ونهوض بوضعية المرأة ما لم نشتغل على مستوى تغيير العقليات الذكورية والمعيقة لتمكين المرأة.

الهوامش:

[1] فوزي بوخريص، المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية من متغير الجنس إلى سؤال النوع، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2016.ص 107.

[2] بنسالم حميش المرأة: معيار التحول الديمقراطي. النساء والديمقراطية .2005 ص 11.

[3] نفس المرجع، ص 14.

[4] موجز تقرير التنمية الانسانية العربية 2003، ضمن ندوة دولية حول تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003، تنسيق ا محمد المالكي، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005، ص 246.

[5] سعاد بنور، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وسلطة الأعراف، ضمن ندوة المرأة والأعراف أشغال ندوة دولية، تنسيق فريدة اليوموري وسعاد بنور، الطبعة الأولى، منشورات المركز المغربي للأستاذة الجامعية للبحث في قضايا النوع والتنمية، 2021، ص 230.

[6] التقرير الوطني: وضعية المرأة بالمغرب عشر سنوات بعد مؤتمر بيجين سنة 2004 ص37

[7] المرصد الوطني لصورة المرأة بالإعلام.

[8] من ورشة وقاية ومحاربة الصور النمطية المبنية على النوع لفائدة الجمعيات المدعمة في إطار برنامج دعم الإتحاد الأوربي لتفعيل الخطة الحكومية للمساواة، الرباط 31 ماي2016.

[9] مقتطف من رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية: حقائق وتوصيات 2014

[10] مصطفى عمر التير، دور الخصائص الثقافية في إنجاح أو إفشال السياسات الخاصة بإلغاء التمييز ضد المرأة، في تقرير التنمية الانسانية العربية للعام، 2005، نحو النهوض بالمرأة العربية، ضمن أشغال الندوة العربية حول تقرير التنمية الانسانية العربية الرابع لعام 2005 الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 115.